مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تزامن التعثر في تشكيل الحكومة مع حدثين هامين على الصعيدين الإقليمي والدولي سيكون لهما تأثيرهما على المنطقة ومن ضمنها لبنان.

يتمثل التطور الأول بالعقوبات الأميركية الجديدة على إيران وحزب الله والتي طرحت تساؤلات حول انعكاساتها على لبنان، علماً أنه من المُستبعد أن تؤثر سلباً على سياسة الحزب في لبنان، كما كان الأمر طوال سنوات الحصار السياسي والاقتصادي الأميركي والدولي على الحزب.

أما التطور الآخر فتمثل في الانتخابات الأميركية النصفيّة والتي طرحت بدورها السؤال حول ما سيكون لها من تداعيات على مستقبل إدارة الرئيس دونالد ترامب وسياسته الخارجية.

في هذه الأثناء، يطرح كثيرون مخاوف حيال الوضعين الاقتصادي والمالي في لبنان، في الوقت الذي تبدو فيه البلاد في حاجة إلى حكومة تتصدّى لهذه الأزمات وتُمكّن لبنان من تأمين متطلبات مؤتمر سيدر، وخاصة لجهة التخفيف من عبء الدين العام الذي يتفاقم، وبات من الضروري توافر حكومة جدّيّة تتعاطى مع هذا الاستحقاق وغيره، علماً أن البعض عاد لطرح تمرير المرحلة عبر حكومة تصريف الأعمال الحالية، وهو الأمر المُستبعد في الوقت الحالي مثلما أنه لا يشكل حلاً ويُبعِد ثقة المجتمع الدولي بلبنان.

على أن الحدثين الآنف ذكرهما يبدوان مرتبطين، وقد نجا الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الانتخابات على رغم الفوز الذي حقّقه الحزب الديموقراطي في مجلس النواب. ويجدر القول أن نتائج السيطرة الديموقراطية على مجلس النواب سوف تُتَرجَم في الداخل الأميركي أكثر منها خارجها، لكن ترامب، الذي خرق شبه عرف بخسارة حزب الرئيس الغالبية في الكونغرس الذي يضم مجلسي النواب والشيوخ الذي تمكن الحزب الجمهوري من تعزيز تفوقه فيه، سيخضع

للمراقبة الدقيقة في سياسته في الشرق الأوسط، خاصة لجهة اندفاعه الأعمى في وجه إيران، وهو سيتأثر من كون الديموقراطيين قد يلجأون إلى فتح تحقيقات في شأن سياساته وأعماله وفضائحه.

وبينما قد يلجأ ترامب إلى محاولة سباق مع الزمن في عملية حصار إيران، ستتعامل الأخيرة برويّة مع العقوبات، خاصة وأن الرئيس الأميركي قد فتح باب التفاوض معها مع التعديلات التي أجراها على الاتفاق.

هي مرحلة شدّ حبال في المنطقة، وبينما قد يلجأ ترامب إلى تحقيق بعض المكاسب في المنطقة ومن بينها تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية وفرض أجندته في عملية السلام (وهما أمران من المستبعد ان يحقق الرئيس الاميركي انجازات فيهما)، لا يتوقع أن يؤثر ذلك على حزب الله في الداخل اللبناني كونه خبر سياسة العقوبات، وسيكون من الضروري تمرير المرحلة الحالي والحفاظ قدر الإمكان على الاستقرار الداخلي، قبل أن يعود الرئيس الأميركي إلى الانشغال بسياسته الداخلية وانتخاباته الرئاسية ومعركة التجديد.

من هنا، يبدو تشكيل الحكومة هاماً جداً بالنسبة إلى لبنان، على مختلف الصعد، برغم وجود عقدة لا يُستهان بها بتوزير وزير سني في الحكومة المقبلة من خارج الهيمنة السعودية، وهو أمر يتطلّب مفاوضات طويلة مع رئيس الجمهورية ميشال عون الذي أعلن تأييده لرفض رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري لتوزير سني من المقربين لحزب الله من خارج حصته النيابية.

تفاهم حزب الله والتيار الوطني الحر

لا شك أن التفاهم الكبير والمشهود له الذي جرى بين حزب الله والتيار الوطني الحر والذي عرف بتفاهم مار مخايل، قد لفت أكثر من مرّة الأنظار مع مرور العلاقة بين الجانبين ببعض التعرجات وآخرها التعثر في تشكيل الحكومة على خلفية الوزير السني المعارض لرئيس الحكومة المكلف سعد الحريري.

لا بدّ من التشديد أولا على أن هذا الاتّفاق لا يمر في فترة سوء لا بل إنه يزداد تماسكاً مع الأيام، لكن، كالعادة في جميع الاتفاقيات، واتفاق مار مخايل ليس استثناء، لا يمكن أن لا تشوب اتفاقا كهذا بعض المطبّات التي سرعان ما يتجاوزها الطرفان كما حدث أكثر من مرة.

وقبل مقاربة السبب الخلافي المستجد، لا بد من السؤال: لماذا صمد اتفاق التيار الوطني الحر مع حزب الله وكاد يهوي مع تيار المستقبل وسقط مع القوات اللبنانية؟

لا بد من الإشارة بداية إلى أن موقع العماد ميشال عون زعيما للتيار كان له المساهمة الأبرز، بالنسبة إلى الجانب المسيحي، بعقد تلك الإتفاقات. وعلينا التذكير أن عون قد توّج زعيما للغالبية المسيحية ولاعباً أساسياً في السياسة اللبنانية، منذ العام ٢٠٠٥، وذلك للمرة الأولى منذ هزيمة الموقع المسيحي السياسي في لبنان مع سقوط ما عرف بالمناطق الشرقية في ١٣ تشرين الأول من العام ١٩٩٠.

في ذلك الحين، بلغت شعبية عون أقصاها، حتى أنها هزت هيبة البطريركية المارونية بعد أن اختارت الأخيرة تأييد اتفاق الطائف إلى جانب زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع. كان النبض المسيحي إلى جانب عون، وبينما تعامل جعجع في شكل غير مباشر (وربما مباشر) مع سوريا لإزاحة عون، ومن ثم حاول الاستئثار بالقوة المسيحية، إلاّ أن هذا الأمر تمّ إفشاله وإخراج

المسيحيين من المعادلة السياسية طيلة ١٥ عاما، حتى خروج الجيش السوري من لبنان في العام ٢٠٠٥.

لكن مع ذلك التاريخ، عاد عون إلى التربّع على عرش الزعامة المسيحية، حتى تحدّث البعض عن إعادة إحياء ما كان يُعرَف بالمارونية السياسية التي سقطت أولا بفعل اقتتال المسيحيين وصراعهم على السلطة، وثانياً بفضل عوامل ذاتية على الأرض. ويشير هؤلاء إلى أن إعادة الإحياء هذه، أو لنقل ترميم مصطلح المارونية السياسية، لم يحصل من خلالِ الانتصارات الواسعة التي حقّقها عون في الانتخابات النيابية الثلاث الأخيرة فقط في أعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٩ و ٢٠١٨، إنما عبر الاتفاقات الثلاثة الأخيرة التي عقدها عون عام ٢٠٠٦ مع حزب الله، وعام ٢٠١٥ مع حزب القوات اللبنانية وهو ما عرف بإعلان النيات ومن ثم اتفاق معراب، وعام ٢٠١٦ مع تيار المستقبل والذي عرف باتفاق التسوية الرئاسية. وقد نقص اتفاقات عون مع القوى الثلاث الأبرز في مجتمعاتها الثلاثة، المسيحية والشيعية والسنية، لتكتمل، اتفاق رابع مع القيادة الدرزية الأكثر تمثيلا، أي الحزب التقدمي الاشتراكي، علماً أن كثيرين يعتبرون أن المكون الدرزي يبقى أحد المكونَين التاريخيين للكيان اللبناني، لكن حال دون ذلك التاريخ غير الإيجابي بين عون وزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط.

في كل الأحوال، أدّت هذه الاتفاقات إلى انتخاب العماد عون رئيسا للجمهورية وهو المُتمتّع بصفة تمثيلية شاملة، كما اعتبرته شرائح مسيحية ولبنانية واسعة، لكن قيمتها الأساسية كانت أنها شكّلت فرصة لإحياء صيغة الميثاق الوطني بأبعاد جديدة وبرؤية مغايرة للماضي الماروني في البلاد الذي كان يتعاطى بفوقيّة مع المتغيرات التي كانت تجري في البلاد والتي أدّت في ما بعد إلى إسقاط الحكم الماروني المستأثر في البلاد. وكان من المُنتظر أن يؤسّس هذا العمل لتجاوز موضوع انتخاب رئيس، نحو التأسيس لوطن تمثيلي وتوافقي ينقل البلاد إلى مرحلة جديدة، أو

لنقل هكذا تأمّل كثيرون، لكن الأمر اقتصر على اتفاق التيار الحر مع حزب الله بينما ترنّح الاتفاقان الباقيان.

لا بدّ من التوقّف أولا عند الاتفاق الأول مع حزب الله الذي شكّل خرقاً هاماً جداً في التركيبة اللبنانية المبنيّة أصلاً على ثنائية مسيحيّة إسلامية همّشت طويلا المكوّن الثالث الشيعي الذي اعتمد على زعامات غير تمثيلية، وهو ما تمكّن المكون الدرزي من التعامل نوعاً ما معه نتيجة الزعامة الاستثنائية لكمال جنبلاط، ما لم يثمر في خرق الاستئثار السياسي مع فشل جنبلاط في الانقلاب على الصيغة السياسية ومحاولته خلق نظام سياسي جديد، أي بمعنى أدق، تدمير الطائفية السياسية، لكن الجانب الشيعي بقي قاصرا عن كسر تلك الثنائية حتى النصف الثاني من تاريخ الحرب اللبنانية، وهذا الأمر لم يتحقق سوى عبر إنجازات عسكرية على الأرض دفعت بالجانب المسيحي إلى التقوقع والجانب السنّي إلى شبه اعتكاف سياسي بالتوازي مع سقوط عسكري بعد أن ضرّه كثيراً الانسحاب العسكري الفلسطيني من لبنان.

من هنا، مع انخراط المكون الشيعي بقوة في الحرب اللبنانية، تمكّن من حجز موقع له في دستور الطائف، لكن شرائح هامة من مجتمعه بقيت مهمّشة في الوقت الذي كانت فيه تزداد تكاثرا وقوة مع الوقت حتى سطعت كقوة كبرى في لبنان تحت لواء حزب الله الذي أخذ يستقطب الكثير من أبناء الطائفة من الاحزاب اليسارية والعلمانية، لكن من دون ان تتمكن من تحقيق ترجمة حقيقية لقوتها التمثيلية ولشرائحها الشعبية الكبرى التي محضت الحزب شرعية حروبه في وجه العدو الاسرائيلي ومن ثم العدو التكفيري ومعه المعركة بالغة الأهمية في سوريا.

أيقن العماد عون مبكرا أهمية تلك الشرائح، ولا شك أنه تأثر بنشأته في أحياء ما يعرف اليوم بالضاحية الجنوبية، وعزّز ذلك عدم اقتتاله مع حزب الله في الحرب وحتى مع حركة أمل، ومن

ثم اشتراك الجانبين بمبادىء مشتركة وخصومتهما للطبقة السياسية التي طبعت الحياة السياسية في البلاد في فترة ما قبل العام ٢٠٠٥. ويجب الإشارة إلى أنه برغم السنوات الأخيرة من الحرب حين تعرّضت المناطق الشيعية في الضاحية الجنوبية لضربات عسكرية من قبل الجيش اللبناني الذي كان يأتمر بأوامر العماد عون، إلاّ أنّ الاستطلاعات التي جرت بعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب، في تلك المناطق، لحظت تعاطف شرائحها مع عون الذي كان لاجئاً حينها في فرنسا. ولا شك أنه، منذ زمن طويل، تحتفظ هذه البيئة بموقف تعاطفي مع عون وتياره، وتمقت فساد الطبقة السياسية التي استأثرت بالبلاد منذ العام ١٩٩٠. لكن تلك البيئة الواعية لأهمية الصراع مع اسرائيل، استجابت للقيادة السياسية في حزب الله التي وجهت الانظار على الدوام نحو القضايا الاستراتيجية الاهم بالنسبة الى الشيعة (ومن المفترض انها الاولوية ايضا بالنسبة الى اللبنانيين جميعا)، وهو ما فرضته ظروف الاحتلال الاسرائيلي اولا، ومن ثم عدوانية إسرائيل في مرحلة ما بعد التحرير، لتأتي مرحلة الصراع مع العدوّين الإسرائيلي والتكفيري وحماية النظام في دمشق الداعم للمقاومة.

لم يأتِ تفاهم مار مخايل من فراغ لدى الجانبين، ومن الناحية المسيحية فإنه عكس أيضا رغبة في التصدّي لعدوانية القوى السياسية التي تكتّلت ضد عون فور عودته من منفاه الباريسي، مثلما أثر فيها التطور الكبير أيضا في رؤية عون الى الواقع في لبنان، وطبعا، وطنية الرجل ونظرته إلى الخطر الاسرائيلي، وقد دفعت تلك الأمور بهذه البيئة إلى تقبّل المقاومة ومن ثم تأييدها.

أجرى الاتفاق شبه انقلاب في الخريطة السياسية الداخلية، وأطلق التحالف المسيحي الاستراتيجي الاول مع المكون الشيعي ببعده الإقليمي على حساب التحالف القديم بين المسيحيين والسنة ببعده العربي، وحدثت عملية انفتاحية كبرى بين المسيحيين والشيعة أثمرت في

السياسة كما في التقارب الشعبي وعملت في فترات عدة على وأد التوترات في السياسة كما على الارض، والامثلة عديدة ولا حاجة اليوم لتعدادها.

كان الإنجاز الذي تحقّق بفعل الاتفاق مُغايراً للاتفاق الثاني مع القوات اللبنانية الذي ذهب كثيرون إلى اعتبار أنه سيطوي صفحة الاقتتال بين المسيحيين، وتحديدا الموارنة، وصفحة هزائمهم (كما ردد كثيرون)، وقد أمل الأنصار كثيرا مع توقيع تفاهم معراب أن يضع الاتفاق حدا للتهميش السياسي والإداري للمسيحيين.

وكان الإنجاز الأهم على هذا الصعيد مساهمة الاتفاق بوصول زعيم مسيحي قوي كميشال عون إلى رئاسة الجمهورية، ولعله بات صعباً على المسيحيين تقبل بعد اليوم وصول رئيس غير ممثل شعبيا الى الرئاسة كما حصل بين العامين ١٩٩٠ و٢٠١٦، ويجدر بهم إعادة الفضل الأكبر بذلك إلى حزب الله الذي تمسّك بشدّة بوصول عون الى الرئاسة.

وقد تناولنا في السابق سبب شبه استحالة ديمومة اتفاق معراب، والأمر جد بسيط ويعود إلى التاريخ الدموي والصراع الوجودي بين الجانبين وغياب الثقة بين القيادتين وطبيعة القيادات المسيحية المتناحرة على سلطة البلاد التي عمدت رئاسة الجمهورية بإسمهم. وقد حصل فعلا أن انهار الاتفاق نتيجة الصراع على السلطة والتمهيد للصراع على رئاسة الجمهورية.

بالنسبة إلى الاتفاق الثالث مع تيار المستقبل والذي لم تصدر عنه وثيقة وطنية خلافا للاتفاقين السابقين، فإنه أظهر، في ما أظهر، قدرة عون على عقد تحالف مع طرفي الصراعِ في لبنان والمنطقة، أي السنة والشيعة، من دون أن يغضب أيا منهما، وقد تمكن الاتفاق من خرق التوجس السني التاريخي منه وفتح صفحة جديدة.

وقد مرّ هذا الاتفاق بأكثر من امتحان كان الأبرز الموقف المُتشدّد والوطني الذي اتّخذه رئيس الجمهورية من مسألة احتجاز رئيس الحكومة سعد الحريري في الرياض. وقد أثبتت التسوية الرئاسية أنها ثابتة ويحتاجها الطرفان، ويرى البعض، خاصة لدى السنة، أن تلك التسوية ليست متوازنة، وفرضت سيطرة مارونية على السنة في أكثر من استحقاق، لكن لا يبدو أن ثمة مفر من قبل الحريري الذي يريد حفظ رأسه في ظل حكم سعودي عدائي لا يفقه بالسياسة، وتراجع شعبي في الداخل وخصومات سياسية حتى داخل تياره.

يسجل لرئيس الجمهورية أنه أخرج المسيحيين من كونهم ملحقين بالقوى الأخرى، وبينما فشل الاتفاق مع القوات لأسباب ذاتية وموضوعية، من المُتوقّع أن يصمد الاتفاق مع المستقبل، لكن لا سقف زمني لهذه الاستمرارية وهي قد تكون منوطة باستمرارية الحريري على رأس المستقبل كما بالصراع الأبدي بين الرئاستين الأولى والثالثة، بينما من المُتوقّع أن يحافظ التفاهم مع حزب الله على قوته، لا بل تعزيزه رغم كل الاختلافات، نتيجة التفاهم على القضايا الكبرى في المنطقة والدعم الكبير للرجل للمقاومة، كما للتفاهم الكبير (الكيمياء الواضحة) بين عون والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله.

ختاماً، يبدو من الضروري الحفاظ على هذا التفاهم مهما كانت الاختلافات (وليس الخلافات) التي تحدث اليوم، وقد بات واضحاً أن تفاهم مار مخايل هو الأثبت والأقدر على الاستمرار، ومن الممكن القول أن رئيس الجمهورية ميشال عون قد تمكن من الاستفادة إلى أقصى الحدود من دعم حزب الله، بينما دافع عن الحزب بشدة في المحافل الدولية ووفر الغطاء المناسب له داخليا وخارجيا، وسيكون من المفيد للفريقين التركيز على مرحلة ما بعد تشكيل الحكومة التي ستؤلف عاجلا ام آجلا، وتبدو البلاد في حاجة الى موقفهما الموحد في ظل التطورات الاقليمية الدقيقة، خارجيا، والاستحقاقات الهامة داخليا وعلى رأسها مسألة مكافحة الفساد.

العلاقة مع الحريري

لعل من الأهمية بمكان الحفاظ على العلاقة مع الرئيس سعد الحريري كون لا بديل عنه مؤهل لمقاربة المرحلة الحالية، إضافة إلى أن إسقاطه سيؤدي بالشراع السني في لبنان إلى المزيد من الشعور بالغبن والإحباط وسيطلق العنان لتيارات متطرفة دينيا وسياسيا، مثلما أنه سيوتّر الأجواء المذهبية في البلاد وهي في غنى عنها.

يبدو الحريري متشدّدا، حتى الآن، في موضوع توزير سني من اللقاء التشاوري، وقد يكون رفع السقف عبر تأكيده أن لا توزير لهم على الإطلاق في الحكومة إلى أيّة حصّة انتموا، لكنه سيخضع لمفاوضات شاقة برعاية رئيس الجمهورية الذي يؤكد على علاقته المتينة بحزب الله وبلوغها مرحلة شبه تكاملية استراتيجيا.

وقد يكون أحد المخارج للعقدة السنيّة خروج هؤلاء النواب من كتلهم السياسية وإنشائهم كتلة خاصة بهم وهو ما سيضفي شرعية لهم ويصبح من الصعب على الحريري مواجهة رئيس الجمهورية بتلك الحجة التي لجأ اليها التيار الوطني الحر لتوزير درزي من خارج كتلة الزعيم الدرزي وليد جنبلاط.

وقد يجد حزب الله وعون مخارج أخرى، لكن الأمر الأهم يبقى في تجنيب الشارعين السني والشيعي أيّة تداعيات، علماً أن الحريري يتعرض لمزايدات يومية (تناولناها في السابق) حول علاقته غير التكافؤية مع رئيس الجمهورية (كما يقول منتقدوه) وعدم مواجهته لحزب الله وضعفه، وهو لجأ في الايام الماضية إلى استدرار عطف الشارع السني وشرع مناصروه الى التحرك في

الأحياء البيروتية وغيرها لتأكيد مظلوميّته، علماً أن تصاعد هذا الأمر إلى احتجاجات في الشارع، وإن كان واردا، فإنه سيكون مضراً به وبتياره.

المية ومية: هدنة ومكاسب

لا بد من تناول الأحداث الأخيرة في مخيم المية ومية التي، وإن توقفت حتى الآن في هدنة مع خروج زعيم أنصار الله جمال سليمان من المخيم، إلاّ أنّها قد تنذر بما هو مقبل نظراً لما يحيق بالوجود الفلسطيني في لبنان من تطورات مرتبطة بما تمر به القضية الفلسطينية في هذه المرحلة الدقيقة.

من هنا، فإن الجمر لا يزال تحت الرماد بين حركتي فتح وأنصار الله وقابل للاشتعال في أي وقت، وتراوح الأوضاع الأمنيّة مكانها من الترقب الحذر، حتى مع تراجع المظاهر المسلّحة وحال شبه المراوحة الجغرافية بين المسلحين على ما انتهت إليه جولة الاقتتال في الأيام الماضية، ما قد يُنبِيء بجولات جديدة من التصعيد، سواء في المخيم نفسه أو في غيره، وسط غليان شعبي نتيجة الوضع المعيشي المزري لسكان المخيم الصغير غذا ما قارنّاه بمخيم عين الحلوة الذي يعتبره البعض بمثابة عاصمة الشتات الفلسطيني في لبنان.

وتجدر الإشارة إلى أن أحداث المية ومية تعتبر الأحدث ضمن سلسلة من الاشتباكات التي حصلت في المخيمات الفلسطينية في الجنوب، لكن المية ومية يتّخذ تميّزه كون الاشتباكات فيه سلطت الضوء على قلق عبر عنه الوجود المسيحي في قرى شرقي صيدا واستعاد البعض سيناريو التهجير الذي عاشه خلال الحرب اللبنانية، بعد أن طاولت القذائف بلدة المية ومية المتاخمة للمخيم، ذات الأكثرية المسيحية، وعطلت الحركة والمدارس فيها، علما انها وجهة نظر

تخضع للنقاش حول السبب في ذلك التهجير خلال سنوات الحرب ومن ورط مسيحيي تلك القرى فيه.

وقد كان ملاحظاً أن حركة من المزايدات السياسية حصلت إثر تلك الاشتباكات وتعالت أصوات سياسية كما عبر شبكات التواصل الاجتماعي استعادت نغمة الحرب الأهلية والعدائية تجاه الوجود الفلسطيني، وكأن الأمر في البلاد مشابه لما كان عليه في بداية الحرب الأهلية حين اتّهم الفلسطيني بالتسبب بها وتم التغاضي عن مجموعة من الأسباب الجوهرية يتعلق أهمّها بالظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي اللاحق بفئات واسعة من اللبنانيين، إضافة طبعا إلى العوامل الخارجية.

هذه الموجة من العدائية لم تقتصر على تيارات غير متعاطفة، (حتى لا نقول عدوة للقضية الفلسطينية)، بل جرّت إليها حتى قياديين بارزين من التيار الوطني الحر، وهو ما يقدم مؤشرا جديدا على طبيعة المقاربة التي يحتفظ بها كثير من الشرائح المسيحية تجاه الوجود الفلسطيني برمته في لبنان.

ومن غير المُرجّح أن ينجح هؤلاء، ولو استقووا بوجود العهد الحالي، في إجراء تغيير بارز على المشهد الفلسطيني الحالي في لبنان أو في المية ومية، أقلّه في الفترة الحالية، وإن كان ثمة أسئلة تبدو الإجابة عليها ضرورية وتتعلق بدور البعض الفلسطيني داخل المخيمات، وصولاً إلى الإجابة على السؤال الجوهري: بماذا تفيد هذه الصدامات قضية الفلسطينيين في لبنان؟

في هذه الأثناء، يبدو أن توزيع القوى في المية ومية لم يتغيّر كثيرا ولا تزال حركة أنصار الله تتمتع بوجود قوي في المخيم ولا يمكن الحسم ضدها عسكريا، ويستغل البعض ما يقولون انه صلة تحتفظ بها بحزب الله لشن هجوم على المقاومة واتهامها بحماية التكفيريين في المخيمات

عبر منع إسقاط الحركة عسكريا مع التدخل لوقف الاشتباكات، وان تمت رعاية اخراج زعيم الحركة من المخيم.

كما توجّهت اتهامات مماثلة الى حركة حماس بالعمل على الخط نفسه، أي منع سقوط أنصار الله، لا بل إن قيادياً في فتح يشير الى ان حماس وفرت منازل ومقارا لأنصار الله في المية ومية دعما لها في وجه فتح، في محاولة للتصدي لسيطرة الاخيرة في المخيم مدعومة من أخصام هذه الاخيرة.

هذا الاتهام لحزب الله بالتقارب مع انصار الله واستغلال ورقة التكفيريين، لا يعير النظر إلى قتال المقاومة المستمر وتقديمها الشهداء على درب حماية لبنان من التكفيريين في البلاد وخارجها، لكن الأمر الذي يحدث مرتبط بالمخططات التي تعد للبنان المطالب بأن يتحمل توطين الفلسطينيين عبر تغذية قتالهم الداخلي وتوسيعها لتشمل قتالا مع لبنان نفسه اذا تطلب الأمر.

بالعودة إلى الأحداث الاخيرة في المخيم، فقد صعدت فتح من مواقفها عبر المطالبة بإنهاء ظاهرة أنصار الله في المخيم، وقد أوصلت رسائل في هذا الصدد الى المعنيين داخل وخارج المخيم ومنهم لبنانيين، ثم اكتفت بترحيل سليمان، وتلك المطالب مرتبطة بالدور الذي تريد فتح ان تتولاه في موضوع المخيمات في هذه المرحلة بينما يشدد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الخناق على حماس في غزة ويشترك مع القيادة المصرية في محاولة حصارها والإمساك بالورقة الفلسطينية المنقسمة على ذاتها في وجه المؤامرة الكبرى التي تحيق بها من كل جانب.

على أن قرار تصفية أنصار الله لا يبدو في يد فتح، مثلما أنه ليس في يد لبنان، بل هو يعتبر قراراً سياسياً إقليمياً ودولياً، لكن مسألة السلاح الفلسطيني فيه ستبقى تطرح في كل فترة مع

تصاعد الأمور في المخيم. في هذه الأثناء، يمسك الجيش بمحيط المخيم من خارجه ويتحكم في عملية دخوله، وثمّة لجنة أمنية في المخيم تنسق مع مخابرات الجيش الذي ليس في وارد التدخل العسكري المباشر في أي قتال وهو ليس معنيا بالصراعات الفلسطينية الداخلية.

وكان ملاحظاً أن الأطراف المعنيّة قد أعادت إحياء مسألة تنظيم السلاح داخل المخيمات وفق أسس متوافق عليها بالاستناد إلى العمل الفلسطيني المشترك، وبالتعاون مع الأجهزة الأمنيّة اللبنانية المعنيّة التي ينبغي أن يتم تسليمها كل المرتكبين للجرائم وعمليات الاغتيال في المخيمات. وقد جاء هذا الأمر انطلاقاً من مبدأ سيادة الدولة اللبنانية على كل أراضيها، وعملا بالمقررات الصادرة عن مختلف لجان الحوار الوطني اللبناني منذ سنة ٢٠٠٦ وما بعدها. حينها، أجمعت كل الأطراف اللبنانية والفلسطينية على ضرورة تنظيم السلاح داخل المخيمات بالتنسيق مع الدولة اللبنانية اضافة الى تخفيف المظاهر المسلحة في المخيم تمهيدا لعودة الحياة إلى ما كانت عليه.

لكن يبدو أن المسألة أعمق بكثير ولن تقتصر على حسن النيات، وكما ذكرنا في السابق، يبدو أن هذه الاشتباكات، وكل اشتباكات فلسطينية داخلية، ترتبط بتصفية وكالة الأونروا ربطاً بتصفية القضية الفلسطينية برمّتها، وذلك، للأسف، بأيادٍ فلسطينية، علمت ذلك أم لم تعلم.

وثمة أمر له دلالاته حدث يتعلق بالمطامع المتعلقة بالحيّز الجغرافي للمخيم، علماً أنه مقام بناء على اتفاق بين الأونروا والدولة اللبنانية والأهالي، وثمة إيجارات تدفعها الأونروا بدل إقامة هذا المخيم، وبالتالي فإن الذهاب إلى أي تعديل على خريطة المخيم أو خريطة توسع اللاجئين في محيطه، يحتاج إلى وقت طويل من البحث والتفاوض على الأونروا الإضطلاع بهما، وهي حتما

غير جاهزة لهما اليوم. وهنا يأتي من يقول ان البعض يستغل ذلك لتقوية موقفه التفاوضي مع الأونروا كما مع الدولة اللبنانية، وعبر توسعه في المخيم وخارجه، يعزز هذا الموقع التفاوضي.

في المحصّلة، حققت القوى المعنيّة أرباحاً من جولات الاشتباكات، إذ جنت فتح بعض المكتسبات الميدانية لكن من دون التمكّن من إنهاء ظاهرة أنصار الله التي بقيت في المخيم، وخرجت حماس كعنصر وسطي بين الجانبين عاد اليه الكثيرون للتفاوض، وتمكن المعنيّون من تعطيل مشروع تفريغ المية ومية من اللاجئين بكل ما يحمله من مخاطر. ومن ناحيته، بدا حزب الله مكتسبا لمفتاح الحل وحال دون محاولة الحسم العسكري في المخيم (دونها أصلا عقبات كثيرة) كون الامر غير مناسب في الظرف الحالي، وتخلصت السلطات اللبنانية من عبء أمني ثقيل وهي كانت مشرفة أيضا بأجهزتها على الهدنة التي حصلت، وكان الاهم ان أهل المخيم والجوار اللبناني استعادوا الاستقرار، ولو مؤقتا.

هذا إذا تناولنا المكاسب التي تحقّقت بعد الأحداث، ولكن المؤكد أن ثمة خاسر أكبر هو المخيم وأهله في ظل تساؤل حول كيفية التعويض عن الخسائر البشرية والأخرى المادية التي تم تكبدها.

ختاما، يجب التنويه إلى أن من شأن تكرّر تلك الأحداث في المية ومية أن تُحدِث سجالاً وخلافا داخليا في لبنان على خلفية مسألة نزع السلاح الفلسطيني، ليس لبنان في حاجة إليه اليوم في ظل مشاكله الداخلية الكبيرة، كما أن سجالاً كهذا سوف يتخذ منحى طائفي ويحيي جراحات الماضي، والأهم، فإنه لن يفضي إلى جديد على هذا الصعيد قبل تسوية أكبر من لبنان، ولن يفعل سوى جرّ البلاد إلى المزيد من الانقسامات.